بارزاني يلتقي بالوفد الكردستاني لرسم خطوات لقاء بغداد المقبل

أعضاء في الوفد مرتاحون للنتائج التي شملت الملفات الوطنية

□ أربيل /المدى

من المؤمل أن يجتمع اليوم رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني مع الوفد السياسي الكردستاني الذي زار بغداد مؤخراً والأطراف السياسية في الإقليم. وكشف رئيس ديون رئاسة الإقليم الدكتور فؤاد حسين انه سيتم خلال الاجتماع إطلاع الرئيس بارزاني على تقرير الوفد السياسي الكردستاني بخصوص اللقاءات والمباحثات التي أجراها مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب والقوى والشخصيات والكتل الموجودة على الساحة السياسية في بغداد،.

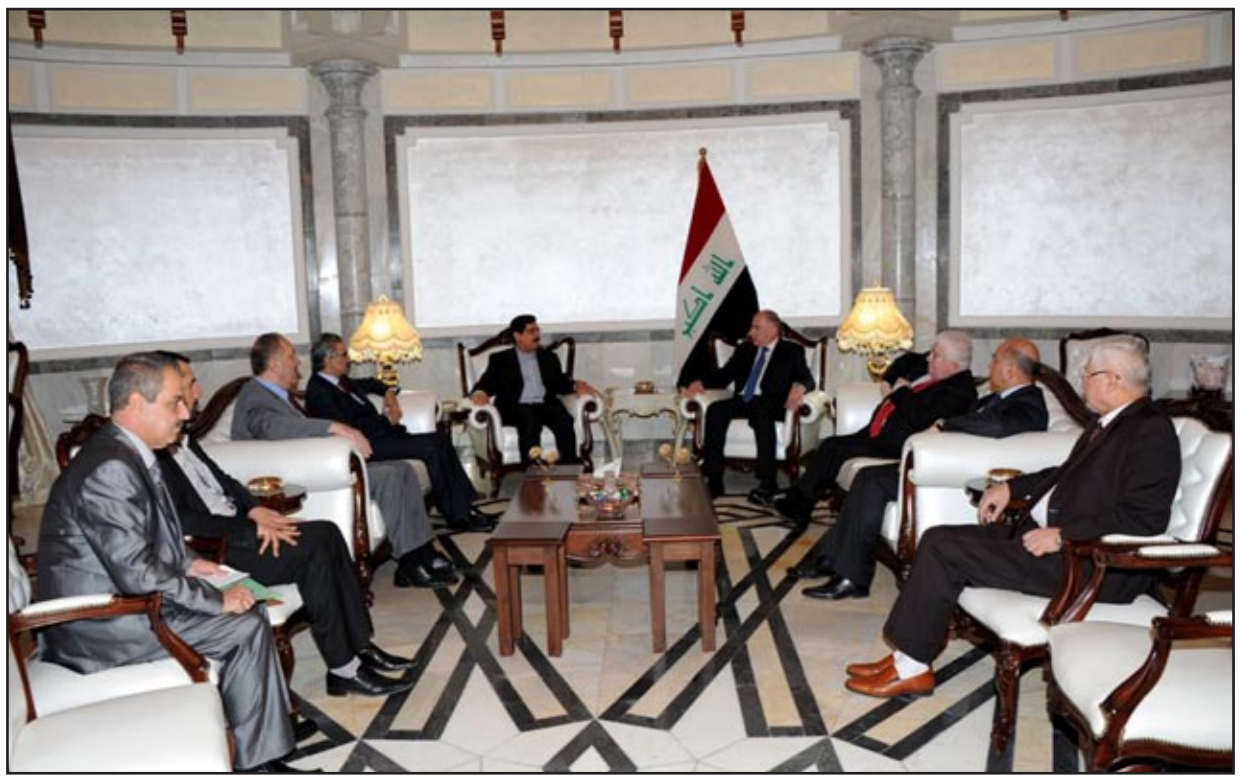

الوفد الكردستاني في اثناء محادثاته في بغداد... ارشيف

اعتمادا على التصريحات فإن مباحثات الوفد في بغداد كانت ايجابية وناجحة. وبحسب النائب مؤيد الطيب فان " اللقاءات التي أجراها الوفد السياسي الكردي لم تتطرق فقط إلى الملفات العالقة بين أربيل وبغداد ، بل بحثت جميع القضايا الخاصة بالشراكة الوطنية وتنفيذ الاتفاقات السياسية " فيما قال النائب عن دولة القانون عبد السلام المالكي إن زعيم ائتلافه مستعد لتنفيذ ورقة المطالب الكردية طبقا لما ورد في الدستور ، وأضاف "أبدى رئيس الحكومة مرونة واضحة لحل القضايا العالقة كالمادة ١٤٠ وقانون النفط والغاز، وطلب إقليم كردستان تولي وحدات عسكرية حماية الأمن في بعض المناطق، وسيكون الدستور هو الراعي لضمان مستقبل العملية السياسية ". وبدوره طالب ائتلاف الكتل الكردستانية بالحصول على ضمانات مكتوبة لتنفيذ مطالبه لغرض حسم الخلاف بين بغداد وأربيل وتطوير العلاقة بين الطرفين، بما يضمن تحقيق المصالح الوطنية .وفي هذا السياق قال النائب خوشناو مصطفى : " يجب إنهاء الخلافات الحالية، قبل فتح أخرى واندلاع أزمات جديدة، فالعلاقة بين بغداد وأربيل عنصر مهم في بناء الدولة وخدمة الشعب العراقي، ونحن نطالب بان تكون هناك ضمانات خطية بين الجانبين، لخشيتنا من التنصل عن تنفيذ الوعود"

تجربة أربيل مع بغداد يشوبها الكثير من عدم الثقة ، فقد تملصت جميع حكومات مابعد التغيير من تنفيذ التزاماتها تجاه الكرد بما في ذلك الدستورية منها ، ما دعا ائتلاف الكردستانية إلى المطالبة بتعهدات مكتوبة من أطراف بغداد .

يقول مسؤول مركز البحوث الإستراتيجية،.فريد أسسرد أن الوفد السياسي الكردي الذي كان في بغداد وفر الأرضية المناسبة لزيارة الوفد الرسمي برئاسة رئيس حكومة إقليم كردستان برهم صالح الى العاصمة لبحث حل المشاكل العالقة بين أربيل وبغداد، مشدداً على أنه يتوجب على الكرد التعامل بحذر في ما يخص ملف اتفاقاته مع الأطراف السياسية العراقية ، مشيراً إلى أن "الحديث يدور في بعض الأحيان حول لجوء الكرد إلى الاتفاق مع الأطراف المنافسة لدولة القانون مثل ائتلاف العراقية لممارسة الضغط على المالكي وإرغامه على تنفيذ اتفاقاته مع الكرد وهو الأمر الذي قد يدفع بالأخير للاتفاق مع تلك الأطراف ضد الكرد".

وأضاف أسسرد أن "الوفد السياسي الكردي الذي زار بغداد مؤخراً لم يكن يمتلك الصلاحيات التي تخوله بحث حل المشاكل العالقة بين أربيل وبغداد، كما أن المالكي التقى الوفد على هذا الأساس"، مبيناً أن "مهمة الوفد اقتصرت على توفير الأرضية المناسبة لزيارة وفد الإقليم الرسمي إلى بغداد ".

وكان الوفد السياسي الكردي قد اجري خلال زيارته التي استمرت من الرابع إلى السابع من الشهر الحالي لقاءات مع قادة الكتل السياسية المختلفة بمن فيهم رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي ورئيس الوزراء نوري المالكي. وعاد الوفد يوم الجمعة لتقديم نتائج زيارته إلى المسؤولين في حكومة إقليم كردستان لتحدد في ضوئها موعد زيارة الوفد الحكومي إلى بغداد. وتشير ثنائية الوفد السياسي والوفد الحكومي إلى جدية القضايا العالقة بين بغداد واربيل ، وفي مقدمها كركوك والمناطق المتنازع عليها ، وقانون النفط والغاز وصلاحيات الحكومة الإقليمية من بين قضايا أخرى.

واعتبر عضو مجلس النواب عن القائمة العراقية احمد المساري إن اتفاق ائتلاف دولة القانون والتحالف الكردستاني يسهم في تيسير الاتفاق بين دولة القانون والقائمة العراقية ،متمنياً النجاح في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء. وأكد المساري إن القائمة العراقية لا تلعب على التناقضات بين القوى السياسية الأخرى بل تؤمن إن إيجاد مخرج من الأزمة السياسية يخدم مصالح جميع الكتل ،لافتاً إلى اقتراب التحالف الكردستاني من موقف القائمة العراقية بشأن الشراكة الوطنية.

وأعرب المحلل السياسي واثق الهاشمي عن اعتقاده بأن الوفد السياسي الكردي عاد دون أن يحقق نتائج ملموسة يحملها معه إلى أربيل متوقعاً نشوء أزمة سياسية جديدة.

وكانت القيادة الكردية قد قدمت ورقة تضمنت تسعة عشر مطلبا. وإذا زار وفد حكومة إقليم كردستان بغداد فان من المتوقع أن تخضع هذه الورقة للمراجعة بهدف تحديد ما نُفذ من المطالب وما ينتظر التنفيذ.

كردستانيات

■ وديع غزوان

ماهكذا تكون التصريحات !

غريبة تلك التصريحات التي يطلقها بعض الساسة ، وآخرها ما نقل عن رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بأن " السنة في البلاد محبطون ويشعرون بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية .. " وكان هو نفسه من أطلق صرخته لإعلان إقليم للسنة ، وهو طرح مناقض للبرنامج الذي انضوى تحت خيمته النجيفي ودخل الانتخابات النيابية التي أوصلته نتائجها إلى سدة البرلمان ، كما أنها تتقاطع مع روح ما قاله عند تسنمه المنصب وخروج أعضاء القائمة العراقية ورئيسها من القاعة محتجّين على ما آلت إليه الأوضاع ،فقد قال بما معناه انه يمثل كل العراقيين وليس مكوناً بحد ذاته . قد تتباين الآراء وربما هنالك بعض من يبرر هذه الدعوة ، خاصة إنني سمعت من احد الزملاء موقفاً غريباً نشره على موقعه في الفيس بوك يدافع فيه عن موقف النجيفي ويجده انعكاساً للأوضاع الصعبة التي يعيشها " السنة " بحسب تعبيره ، ويقول إن بعض الإعلاميين ممن يتواصل معهم على الموقع أيدوا طرحه ، ما يعني سوء الحال الذي أوصلنا إليه جميع سياسيينا دون استثناء. ومع احترامي لكل رأي إلا أن العودة بالذاكرة إلى تجربتنا المرة في ميدان العمل السياسي على ما فيها من خطايا وكوارث وسلبيات أوصلتنا إلى ما نحن فيه ، نقول إن تلك التجارب على مساوئها كانت تتحدث بمنطق أن العراقيين واحد .. نعم هنالك من تاجر بتلك الشعارات ، غير أن هذا يؤكد أنها (أي الشعارات) كانت تعبيراً عن مشاعر العراقيين بمختلف مكوناتهم التي اتخذها البعض من الأحزاب مجالاً للمزايدات ، ولم نجد من يجرؤ حتى بالهمس على أن يطرح برنامجاً إصلاحيا يخص فئة ويستثني أخرى .

لا أعتقد أن كلمات النجيفي التي اعتاد الترويج لها في الخارج دائماً نابعة عن عدم دراية أو جهل ، بل صار عندي بما يشبه اليقين ، إذا صدقت قناة " بي ، بي ، سي " بأنه أطلقها عن سابق إصرار وترصد ، أما المدافعون عن هذا التوجه فكل ما يمكن أن نقدمه لهم دعوة لزيارة كربلاء والنجف والحلة والبصرة والديوانية ، ليعرفوا إن الضيم الذي يتعرض له العراقي في تلك المحافظات لايقل بل قد يزيد على ما يواجهه ابن صلاح الدين والأنبار والموصل وغير ها وإن غالبية العراقيين يعانون العوز والحرمان ويفتقدون أبسط مستلزمات العيش الكريم يرافق ذلك الخوف من المجهول وهو أشد أنواع الظلم والقهر .

ما يؤسفنا أن مقاسات البعض مبنية على ما يشاهدونه من مظاهر الترف والأبهة عند ساسة حسبوا زوراً على هذا المكون أو ذاك ويتجاهلون أن غالبيتهم ، ومن مختلف الكتل ، يشتركون في خطيئة الاستئثار بمغانم السلطة ، لذا فإن مثل هكذا دعوات لاتنصف أحدا بقدر ما تؤخر عملية التغيير والإصلاح الكفيلتين بوضعنا على الطريق الصحيح .

وزيرة العمل: مستمرون في منح القروض الصغيرة

□ أربيل /المدى

بغية الاطلاع على نسبة الاستفادة من مشروع القروض الصغيرة من قبل الذين تسلموا القرض في إطار مشروع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والاستماع إلى آرائهم ومقترحاتهم، تفقدت وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية آسوس نجيب عبدالله محلين لبيع الأقمشة في سوق بالة بمدينة أربيل،وأكدت خلال هذه الزيارة إن المشروع مستمر والوزارة جارية في منح القروض ضمن صندوق منح القروض الصغيرة والتي خصصتها حكومة إقليم كردستان.

وأضافت آسوس، قدم إلى الآن ٣٥٠٠ مستفيد مشاريعهم للوزارة وتسلم ٥٥٠ منهم المبالغ التي خصصتها اللجنة المختصة وتبلغ نسبة كل قرض ما بين مليون و١٥ مليون دينار حسب المشروع الذي يتم التأكد منه من قبل لجنة الجدوى الاقتصادية ولجنة صندوق دعم المشروع.

وأشارت الوزيرة إلى إن الهدف من تفقدها المحال التي استفادت من المشروع من اجل الاستماع إلى آرائهم و كيفية الاستفادة من القرض، مؤكدة أن الوزارة سوف تجمع المقترحات وتنظر إلى جميع المقترحات بعين الاعتبار.

انطلاق مهرجان الأفلام الوثائقية الثاني في قضاء حلبجة

□ مكتب المدى / شانو غريب

ينطلق اليوم الأحد في قضاء حلبجة (٨١ كم جنوب شرق السليمانية) بقاعة احمد مختار الجاف مهرجان الأفلام الوثائقية بمشاركة ٣١ فيلماً من إقليم كردستان العراق ومخرجين كرد من تركيا وإيران وسوريا ونيوزلاندا وبريطانيا وألمانيا.

وقال مدير الفنون السينمائية في السليمانية آزاد سوزة للمدى ضمن برنامج فعاليات المديرية هناك اهتمام استثنائي بإقامة الفعاليات في الاقضية مضيفا" إن مهرجان الأفلام الوثائقية في مدينة حلبجة يأتي في هذا السياق" وأشار سوزة إلى أن المديرية وزعت مهرجاناتها بشكل يتناسب واهتمام المديرية بهموم وطبيعة تلك المدن، فمثلا سنويا يقام مهرجان أفلام قصيرة حول الأنفال في قضاء كلار، ومهرجان حول البيئة يقام في قضاء دوكان، و مهرجان عن الأطفال في قضاء

مشهد من أحد أفلام المهرجان

رانية. مهرجان السليمانية للأفلام يحتضن جميع الأفلام المتميزة من تلك المهرجانات وتدخل جميع الأفلام في المنافسة على الجوائز، مضيفا" ستقدم في هذا المهرجان جوائز لأفضل مخرج، وأفضل سيناريو وأفضل مونتاج ،فضلاً عن جائزة لجنة الحكام وجائزة للأفلام التي تناولت مأساة حلبجة" وأشار سوزة إلى أن اللجنة المشرفة على المهرجان اختارت ٣١ فيلما من مجموع ٨٥مضيفا" وسيبدأ المهرجان بعرض فيلم عن مدينة حلبجة للمخرج الكردي أكرم عيدو" من جهته قال كاوان عزيز رئيس اللجنة المشرفة على المهرجان إن أغلب المشاركين في هذا المهرجان هم من المخرجين الشباب وتناولوا في موضوعاتهم قضايا معاصرة وقصصا وحكايات تتناول حلم الإنسان الكردي للتخلص من القهر والتسلط، فضلا عن قصص أخرى اجتماعية مضيفا" المهرجان يستمر أربعة أيام، وقد تمت تهيئة جميع مستلزمات نجاحه المهرجان"

وزير الشهداء والمؤنفلين لـ: المتّهمون بقضية الإبادة الجماعية غير مشمولين بالعفو في كردستان

مشروع قانون إلى البرلمان الاتحادي لإنصاف كلّ ضحايا النظام السابق من العراقيين

□ مكتب المدى / فائز صبري

خلال فترة النظام المباد مر إقليم كردستان العراق بفترات عصيبة من قتل وتهجير لأبنائه ، حيث تعرض للقصف بما في ذلك بالأسلحة الكيمياوية ودمرت قراه خلال عمليات الأنفال سيئة الصيت وراح اغلب سكان هذه القرى ضحية تلك العمليات، و من أجل ضمان حقوق ذوي الشهداء والمؤنفلين شكلت وزارة خاصة تهتم بشؤونهم ، لكن ورغم الجهد الكبير لمعالجة ذيول جرائم نظام صدام فان هناك الكثير مما ينتظره ذوو الضحايا لإنصافهم من الحيف الذي لحق بأبنائهم وبهم . ومن أجل تسليط الضوء على هذا الموضوع كان لنا هذا اللقاء مع وزير شؤون الشهداء والمؤنفلين في الإقليم آرام احمد محمد الذي قال : حتى الآن توجد العديد من المقابر الجماعية في العراق لم تكتشف،، فعبر شهود عيان وأناس ما زالت المعلومات تنبىء عن وجود مقبرة جماعية هنا أو هناك غير مكتشفة . وفي معرض رده على المشككين بجرائم الأنفال والقصف الكيمياوي قال الوزير "هؤلاء لديهم أجندة سياسية ضد الشعب الكردي وهم يعرفون جيدا بان النظام السابق هو من قام بتلك الجرائم كقصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكمياوية وعمليات الأنفال سيئة الصيت" . وكانت مجموعة من الشخصيات العراقية الكردية والعربية القانونية والسياسية ومنظمات مجتمع مدني قد طالبت في عام ٢٠٠٧ بتحويل صفة الجرائم التي ارتكبها النظام الدكتاتوري

وزير الشهداء والمؤنفلين

الصدامي بحق الكرد ، من جريمة ضد الإنسانية إلى جريمة إبادة جماعية ،وقد أقرت المحكمة الجنائية العليا العراقية بان جرائم الأنفال ضد البارزانيين والفيليين والقصف الكيمياوي لمدينة حلبجة تعتبر من جرائم الإبادة الجماعية ، وفي عام ٢٠٠٨ قرر مجلس النواب العراقي إن ماتعرض له الشعب الكردي في كردستان العراق من مذابح وقتل جماعي كان إبادة جماعية بكل المقاييس .

التخطيط والتنفيذ

× هناك أوامر بإلقاء قبض من المحكمة الجنائية العراقية بحق كرد ساهموا بشكل ما في جرائم النظام ضد الشعب الكردي . لكن هناك من يرفض تسليمهم بحجة شمول اغلبهم بالعفو العام في كردستان أو بحجة عدم معرفة أماكنهم . ماهو تعليقكم على هذه القضية ؟

– إحدى مهام الوزارة هو العمل والتنسيق مع الحكومة الاتحادية وأيضا مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية بإحالة مخططي الإبادة الجماعية بحق أبناء شعبنا إلى المحاكم المختصة للقصاص منهم ونحن كوزارة قمنا بتوجيه كتاب إلى مجلس رئاسة الوزراء في إقليم كردستان و إلى الحكومة الاتحادية بخصوص هذا الموضوع ، أما عن وجود أسماء طلبوها من حكومة الإقليم فهذه قضية متشعبة وهناك التباس بين من ساهموا وبين من خططوا لعمليات الإبادة ،فهناك رموز في النظام الدكتاتوري السابق يعتبرون من مخططي هذه العمليات ،و هنالك فرق بين من شارك أو خطط ، أما بالنسبة للعفو العام فكل الشعوب بعد الحروب يبدأون مرحلة جديدة عمادها التسامح و توحيد الصفوف ، لكن الذين شملهم العفو في كردستان غير مشمولين بقضية الإبادة الجماعية ..

الضحايا الكرد

× قدم الكرد الفيليون طلبا بشأن اعتبار المهجرين منهم من ضمن المؤنفلين . أين وصلت هذه القضية ؟

– كما أشرت فان المحكمة الجنائية العليا والبرلمان العراقي أقرا بأن الجرائم التي ارتكبت ضد الشعب الكردي تعتبر من جرائم الإبادة الجماعية ومن ضمنهم الكرد الفيليون فهم يعتبرون ضحايا إبادة جماعية ،أما الأنفال فجريمة ارتكبت في منطقة كردستان وأنا أتصور أن الإبادة الجماعية مفهوم قانوني شامل . كما طالبنا بالتعويض المادي والمعنوي لكل ضحايا النظام السابق ومن ضمنهم الفيليون وإعادة الجنسية العراقية لهم .ونحن حاليا بصدد تشكيل لجنة قانونية مختصة بالتعاون مع مؤسسات حقوق الإنسان مع مؤسسة الشهداء في العراق لصياغة مسودة للتعويض الشامل لكل ضحايا النظام وكل من تعرض إلى أضرار مادية ومعنوية في كردستان وكل العراق وتقديمها لمجلس النواب.

البحث عن ضحايا جدد

× هل ما زال البحث جاريا عن مقابر جماعية جديدة من جرائم النظام السابق . وماهي الفترة الزمنية الكافية لغلق مثل هذا الملف ؟

– البحث عن ضحايا جريمة المقابر الجماعية التي ارتكبها النظام السابق مستمرة ،حتى الآن توجد العديد من المقابر الجماعية في العراق لم تكتشف،، فعبر شهود عيان وأناس يأتون إلينا ويخبروننا عن وجود مقبرة جماعية هنا أو هناك ، فمازلت بعضها غير مكتشف و نعالج قضاياها بالتعاون مع وزارة حقوق الإنسان الاتحادية ،وأود أن اذكر هنا بان وزارة حقوق الإنسان مهتمة ومتعاونة جدا بهذه القضية . فقبل فترة كنت في بغداد والتقيت وزير حقوق الإنسان ووزير الصحة في الحكومة الاتحادية ولمست تعاونا متميزا وجادا من اجل البحث والتنقيب عن مقابر جماعية في بعض مناطق العراق ، كما قمت بزيارة بعض المناطق في جنوب العراق للتعرف على بعض المقابر، وتم الكشف عن مقبرة جديدة ونقل رفات الشهداء إلى كردستان يبلغ عددهم ٤٩٠ ضحية . وقامت الوزارة بتشكيل لجنة للبحث عن المقابر الجماعية الموجودة في جميع أنحاء العراق ، كما قامت بالعمل مع إحدى المنظمات المختصة لتدريب كوادر خاصة عن عملية البحث عن المقابر الجماعية ، أما بالنسبة للشطر الثاني من السؤال فلا نستطيع التكهن بها لان هناك كثير من المقابر الجماعية المنتشرة في أنحاء العراق وهناك مناطق لانقدر أن نصل لها بسبب الوضع الأمني واللوجستي فيها كما أن هناك قانون رقم ٥ الذي اقره مجلس النواب الذي ينص على صلاحية وزارة حقوق الإنسان الاتحادية في البحث والكشف عن المقابر الجماعية وبالتالي تؤثر على عملنا .

أجندة ضد الشعب الكردي

× ماهو ردكم على بعض المشككين بهذه الجرائم و التي يعتبرونها من جراء صراعات داخلية قديمة أو هي لعناصر متعاونة مع إيران أيام الحرب العراقية الإيرانية ؟

–هؤلاء لديهم أجندة سياسية ضد الشعب الكردي وهم يعرفون جيدا بان النظام السابق من قام بتلك الجرائم كقصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكمياوية وعمليات الأنفال السيئة الصيت ،فقبل فترة قريبة اكتشفت قنبلة كميائية في مدينة حلبجة تعود لحقبة النظام المباد وجاءت فرقة عراقية وفرقة أمريكية لتفجيرها ،وهذا دليل قاطع على ما ارتكبه النظام السابق ..لقد كانت إمكاناتنا قليلة لفضح هذه الجرائم و بعد سقوط النظام الدكتاتوري وما أقرته المحكمة الجنائية العراقية والبرلمان فان الجرائم التي ارتكبت ضد شعب الكردي جرائم إبادة جماعية بددت تلك الشكوك، ولكن كما أشرت مازلت هناك جهات سياسية ضد الشعب الكردي .

مشروع لإنصاف الضحايا

×ما دور الوزارة في تعويض ضحايا نظام صدام المؤنفلين والشهداء وذويهم . وهل ميزانية الوزارة كافية لتغطية هذه النشاطات؟

– الوزارة مختصة بتأمين حقوق ضحايا الشهداء والأنفال ، هذا ليس تعويضا بل واجب وطني وقومي تقوم به حكومة إقليم كردستان ونطالب الحكومة الاتحادية بتعويض ضحايا النظام ،ولقد كتبنا مشروع قانون التعويض وسوف نقدمه لمجلس النواب العراقي ونتمنى منه سرعة تشريعه ليتناسب وقرار اعتبار قضية الأنفال إبادة جماعية وان يعترفوا بتعويض شامل لكل ضحايا كردستان والعراق ،أما بالنسبة لميزانية الوزارة فغير كافية لسد وتعويض كل الضحايا لان الجرائم التي ارتكبت من القتل والتهجير وإبادة الآلاف من سكان القرى في كردستان بحاجة إلى إمكانات كبيرة وان إمكانات حكومة الإقليم محدودة..